السِّراجُ المضي
في الاستدراك على محقِّق أصول البلاغة لميثم بن علي

د. عبداللطيف أبو بكر بن صالح*

ترجع علاقتي بكتاب أصول البلاغة – أو تجريد الأصول في علم البلاغة – لميثم البحراني[1] إلى عشر سنين مضت، حيث كان أوَّل لقاءٍ جمعني به – مخطوطا – في عام خمسة وألفين للميلاد، فقد حصلتُ على صورة من نسخة محفوظة بمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنوَّرة، ضمن مجموعة عارف حكمت، أتحفني بها بعض الأصدقاء وهو الأستاذ امحمد حريبة، وكنت قد طلبتُ منه إحضارها، ومنذ ذلك الوقت والكتاب قريبٌ منِّي، بل كان رفيقا لي في بعض أسفاري، وهذا الكتابُ هو متن لشرح كنتُ أنوي تحقيقه في مرحلة الماجستير، ولكن قدَّر اللهُ ألَّا يكون.

ومع ذلك كنتُ قد عزمتُ النِّيَّة على تحقيق المتنِ، وبالفعل عكفتُ على تحقيقه، وجمع نُسخه فتوفَّر لي ما لم يتوفَّر لمحقِّقه الأوَّل، ولعلَّ أهمَّ شيء هو حصولي على النُّسخة اليمنيَّة التي قوبلت على النُّسخة الأم، وعلى نسخة أخرى، عن طريق أخ عزيز من الجمهوريَّة اليمنيّة كنت قد تعرَّفت عليه في بعض الدَّورات التي أقامها معهد المخطوطات العربيَّة بالقاهرة، وهو الأستاذ عبد الرَّحمن عبد الله مهدي، ولكن مع توالي المشاغل، ومزاحمة المسؤوليَّات، لم يقدِّر اللهُ إخراجه بعدُ، وظلَّ الأمر كذلك حتَّى سمعتُ من أخي وزميلي الدُّكتور ميلاد إبراهيم القذَّافي أنَّ الكتاب قد أعادت نشره دار غريب بالقاهرة، كان ذلك سنة2010م، وكانت طبعته الأولى لنفس المحقِّق وهو الدُّكتور عبد القادر حسين[2]، سنة 1981م، بدار الشُّروق بالقاهرة، ولم أوفَّق في

* كلية التربية – جامعة مصراتة.

الحصول عليها، فما إن علمتُ بذلك حتَّى سارعتُ لاقتنائه، وقد كنتُ منه قريبًا على بعدٍ.

وما إن وقع تحت يدي حتَّى أخذت أتصفَّح ورقاته، وأدقِّقُ النَّظر فيها، فإمَّا أن أُقدم على نشرِ الكتاب بتحقيقي، أو أن أُحجِم عن ذلك، وما إن شرعتُ في القراءة حتَّى ظهرت لي ملحوظات أوَّليَّة، حول التَّحقيق، كان ذلك وأنا راجع في القطار من القاهرة إلى الإسكندريَّة، فأخذتُ ورقة سجَّلتُ فيها ما ظهر لي على عجل، وبعد أن وصلتُ لمقرِّ إقامتي وأخذتُ نصيبي من الرَّاحة، بادرتُ إلى إخراج المخطوط وعرضتُ المطبوع على المخطوط، وقابلتُه عليه، فظهرت أشياء استدعت منِّي مزيد تثبُّتٍ وتحقُّق، وكنت في تعجُّب واستغراب، فهناك خلل في المنهجيَّة، وثمة أمور ربَّما لا يقع فيها غير المبتدئين في ولوج معتركِ التَّحقيق، وحينها تذكرتُ أنَّ أحد الزُّملاء الذين التقيتُهم أثناء حضورنا لدورات تدريبيَّة في مجال تحقيق التراث، كان قد أخبرني بأنَّه يعمل في مجال التَّحقيق، بأحد المراكز بمصر، فشكرتُ له ذلك، وسألتُه عن نِتاجه العلمي، ففاجأني حين أعلمني بأنَّ جميع ما يحقِّقه مع زملائه يُنشرُ بأسماء بعض الأساتذة، دون أدنى إشارة له ولزملائه، فقلتُ في نفسي لعلَّ كتاب أصول البلاغة هو ابن محقِّقه بالتَّبنِّي، أي أنَّه كان من عمل أحد الطلبة المبتدئين! أو من عمل محقِّقه في زمن مبكِّرٍ. يقول الدُّكتور عبد العظيم الذِيب: " ولذلك لا تعجب إذا سمعتَ أنَّ فلانا أخرج كتابا من عشرة مجلَّدات، أو أكثر في عام أو أقلَّ "[3].

لقد تعلَّمنا على أيدي علماء أجلَّاء في فنِّ تحقيق التراث، وكان من أوَّليَّات ما تعلَّمناه أنَّ المحقِّق يجبُ أن يتحلَّى بصفة الأمانة، يقول الدُّكتور مروان العطيَّة: "الأمانة عهدة غالية، يجب أن تردَّ إلى أصحابها من غير عبثٍ، أو انتقاصٍ، والمخطوطة التي يعمل بها المحقِّق أمانة في عنقه، ولا يجوز له أن ينقص منها شيئا، ولا يزيد فيها ما ليس له "[4].

ويقول الأستاذ عبد السَّلام هارون – رحمه الله تعالى –: " ليس تحقيق المتن تحسينا أو تصحيحا، وإنَّما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ، فإنَّ متن الكتاب حكم على المؤلِّف، وحكم على عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخيَّة لها حرمتها "[5].

ويضيف الدُّكتور يحيى الجبوري معلِّقا على كلام هارون أنَّ معنى ذلك أنَّ التَّحقيق أمانة، ويحسن بالمحقِّق أن يكون حذِرًا أمينا صبورًا، لا يجترئ على النُّصوص فيغيِّر أو يبدِّل[6].

ولمَّا ظن بعض النَّاس أن التَّحقيق مركب هنيٌّ، وفراش وطيٌّ أصبحتَ ترى الأمانة مفقودة في كثير من التَّحقيقات التي تطفو على السَّاحة، وما خفي كان أعظم، حتَّى أصبحتَ ترى من يقلِّل من قيمته وجدواه.

وفيما يلي قراءة لتحقيق الدكتور عبد القادر حسين(أستاذ البلاغة والنَّقد بكلِّيَّة البنات، جامعة الأزهر) لكتاب (أصول البلاغة) لمؤلَّفه مَيثم بن علي البحراني (ت 679هـ)، وملحوظات ليس الغرض منها الحطَّ من بضاعة النَّاس، ولكنَّها من باب المدارسة للعلم، ووضع الأمور في نصابها، وسأحرص أن أستعرض الكتاب صفحة صفحة، وأذكر ما وقع المحقق فيه من مخالفات:

وأوَّل ما أشرع في التَّنبيه عليه هو أنَّ المحقِّق اعتمد في تحقيقه على نسختين مخطوطتين، مع ما ورد في مقدِّمة شرح نهج البلاغة لميثم بن علي البحراني، وهو بتحقيق الدُّكتور عبدالقادر حسين، أمَّا النُّسخة الأولى وهي التي اتَّخذها أصلا فهي نسخة عارف حكمت بالمدينة المنوَّرة، وناسخها الشَّريف عبدالحميد بن أحمد بن علي البغدادي، ولم يكتب تاريخ نسخها، ورقمها (91 بلاغة). وقد أثبت في مقدِّمة تحقيقه صورة الغلاف وصورة من أوَّلها، وثانية من آخرها. وأمَّا النُّسخة الثَّانية التي ادَّعى أنَّه رجع إليها فهي نسخة المكتبة الأحمديَّة بتونس، كاتبها محمَّد أبو الخير بن فتيان الشَّافعي الحلوي في التَّاسع من رمضان عام اثنين وأربعين وتسعمائة بعد الهجرة، ورمز

لها بالحرف (ت). ولم يُثبت من لوحاتها شيئا، وهذا ما أثار استغرابي، ودهشتي، وبحكم اهتمامي بالمخطوط، أخذت أفتِّش عن النُّسخة التُّونسيَّة، وأسأل عنها، فلم أهتدِ لشيء، وفي مارس 2013م التقيتُ أثناء المشاركة في دورة أقامها معهد المخطوطات العربيَّة بالقاهرة بالأستاذ جمال الزَّمَّالي من الشَّقيقة تونس، وهو أحد موظَّفي دار الكتب الوطنيَّة التُّونسيَّة، فسألته عن المخطوط، فما إن عاد إلى تونس حتَّى أعلمني بعدم وجوده، فطلبتُ منه التَّأكُّد من ذلك مرارًا، وكانتِ الإجابة في كلِّ مرَّة كسابقتها، وظل الأمر كذلك حتَّى أواخر شهر أكتوبر 2013م؛ إذ سافرتُ إلى تونس؛ لأطَّلع على الأمر عن قُرب، فالتقيتُ بالأستاذ جمال الزَّمَّالي، وبحثنا سويًّا فلم نعثر على هذه النُّسخة، ولم نجد لميثم البحراني في تونس أثراً، سوى كتاب شرح نهج البلاغة، وعدتُ من ذلك بخفَّيْ حنين، وإنَّما أثبتُّ ذلك للأمانة العلميَّة، وبيانًا لجهدي الذي بذلته في سبيل ذلك. ولكي لا نتَّهم المحقِّق نقول لعلَّه اطَّلع عليها، ثمَّ فُقدت النُّسخة من المكتبة، ولكنَّ هذا لا يعفيه من أن يضع صورًا لها في مقدِّمة التَّحقيق، كما فعل مع نسخة عارف حكمت، والله أعلم بالحال.

ثمَّ إنَّه في صفحة العنوان اختار للكتاب اسم (أصول البلاغة)، وخالف بذلك نسخته التي اعتمدها أصلا، وهي نسخة (عارف حكمت)، بمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنوَّرة، ولم يعلِّل سبب اختياره لهذا العنوان، مع أنَّ غالب المصادر التي رجع إليها تذكر في ترجمة المصنِّف أنَّ من مؤلَّفاته: تجريد البلاغة، ويسمَّى أصول البلاغة، كما عند الزِّركلي[7]، وعمر كحَّالة[8]، حيث ذكرا لفظ التَّجريد أوَّلا، ثمَّ ذكرا لفظ الأصول. بل اقتصر إسماعيل البغدادي – وهو من مصادر المحقِّق – على اسم تجريد البلاغة فقط[9].

فكيف للمحقِّق أن يعتمد نسخة أصلا لتحقيقه، ثمَّ يتخلَّى عنها من أوَّل صفحة فيها، وهي صفحة العنوان ؟! فما المسوِّغ الذي سوَّغ له الوقوع في هذا الأمر؟ ولو أنَّه أتى بمبرِّر لذلك لربَّما كان مقبولا، إلَّا أن يكون قد اعتمد على عبارة وردت في مقدِّمة

المتن، وهي قول المصنِّف – رحمه الله تعالى –: " وبعدُ فهذه أصول في علم البلاغة "[10].

وزيادةً على ذلك فقد أغفل المحقِّق ذكر ما جاء على صفحة غلاف المخطوط، وهو ما نصُّه: (كتاب تجريد البلاغة تأليف الشَّيخ الإمام العلَّامة فريد دهره، ووحيد عصره، كمال الدِّين مَيثم بن علي بن مَيثم البحـراني الأوالي عفا الله عنه بمنِّه)[11]. بل كان عنوانه على النَّحو التَّالي: (أصول البلاغة للإمام العلَّامة كمال الدِّين ميثم البحراني المتوفَّى سنة 679 هـ).

وفي الصَّفحة رقم (39) يقول: " فهذه أصولٌ في علم البلاغة، جرَّدتُها من الحَشْوِ المذْمومِ ".

وما جاء في النُّسخة التي اعتمدها: " جرَّدتُها عن الحَشْوِ المذْمومِ ". فأتى بـ(من) بدلا من (عن). فغيَّر ولم يُشر لذلك.

وفي الصَّفحة رقم (41) يقول: " دلالة اللَّفظ على تمام مسمَّاه، ويسمى مطابقة". والذي ورد في أصله الذي اعتمده: "دلالة اللَّفظ تمام مسمَّاه، يسمى مطابقة". فأثبت لفظ (على)، وزاد حرف الواو قبل لفظ (يسمَّى) دون إشارة. ولو أنَّ بعض أهل فنِّ التَّحقيق أجاز زيادة حرف أو نحوه لتقويم النَّصِّ إلَّا أنَّهم اشترطوا أن يوضع بين معقوفين، وهذا ما لم يفعله المحِّقق[12].

وفي الصَّفحة نفسها، وتحديدًا في الهامش رقم (3) نقل نصًّا للشَّيخ ميثم البحراني في كتابه مقدِّمة شرح نهج البلاغة، ولم ينسب القول لصاحبه، بل تركه غفلا من ذلك، ممَّا يفيد بأنَّ التَّعليق من خلاصة فكره[13].

وفي الصَّفحة رقم (42) زاد حرف الباء على لفظ (إحدى) في قوله: " وهو الكلام الدال على معناه بإحدى الدَّلالات الثَّلاث "، والحرف ليس في الأصل.

وفي الصَّفحة (43) أضاف لفظةً ليست موجودة في الأصل، وهي كلمة: (البحث) في قوله: " البحث الأول: مخارج الحروف ستَّة عشر ".

وفي الصَّفحتين رقم (44، 45) خالف منهج النُّسخة التي اعتمدها في التَّرقيم، وذلك في ترقيم مخارج الحروف، فترقيم النُّسخة على النَّحو التَّالي: (أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح، ط، ي، يا، يب، يج، يد، يه، يو)، أمَّا المحقِّق فرقَّمها على النَّحو التَّالي: (أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح، ط، ي، ك، ل، م، ن، س، ع)، فأحدث تغييرًا في النَّصِّ، ولم يشر إليه، وهذا لا يجوز.

كما زاد في الصَّفحة رقم (45) كلمة ليست في نسخته الأصليَّة، ولم ينبِّه على الزِّيادة، وهذه الكلمة هي (البحث) في قوله: " البحث الثَّاني ".

وممَّا صوَّبه ولم ينبِّه عليه ما جاء في الصَّفحة رقم (46)، حيث قال: "ويُلحق بها الحروف الشَّفهيَّة، وهي ثلاثة: الفاء، والباء، والميم"، ففي الأصل ورد لفظ (الواو) بدل (الفاء)، ولكنَّه أثبت كلمة (الفاء)، وهي وإن كانت الصَّواب غير أنَّه لم يعلِّق على ذلك فصوَّب دون إشارة.

ويؤخذ على المحقِّق في هذه الصَّفحة – أيضا – عدم رجوعه لكتاب العين للخليل، مع أنَّ المصنِّف رجع إليه، ونقل عنه، فقال: " قال الخليل: الذَّلاقة في المنطق إنَّما هي بطرف أسلة اللِّسان ".

وفي ذات الصَّفحة قال: (فليس بعريٍّ منها)، والذي في الأصل: (فليس بعريٍّ عنها)، فغيَّر، ولم يبيِّن وجه اختياره.

كما ورد خطأ في الصَّفحة رقم (48)، وتحديدًا في قوله: "إلق قناتك "، والصَّواب (أَلق) بفتح الهمزة لا بكسرها، وفي القرآن الكريم: ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾[14]، وفي الشِّعر يقول المتلمِّس[15]:

أَلْقِ الصَّحِيفَةَ – لاَ أَبَا لَكَ – إِنَّهُ يُخْشَى عَلَيْكَ مِنَ الْحِبَاءِ النَّقْرِسُ

وقد تكرَّر هذا الخطأ في تحقيقه لكتاب مقدِّمة شرح نهج البلاغة[16].

وفي الصَّفحة نفسها، تداخَل الهامش رقم (3) مع ما بعده، فبعد أن أنهى الحديث عن بيت الشِّعر المنسوب لبعض الجنِّ، وهو قولهم:

وقَبْرُ حَرْبٍ بمكان قَفْرٍ وليسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ

بعد ذلك شرع في تخريج بيت أبي تمَّام الذي بعده، وهو قوله:

كريمٌ متى أَمْدَحْه أَمْدَحْه والوَرَى معي ومتى ما لُمْتُه لُمْتُه وَحْدِي

ولمَّا ورد بيت أبي تمَّام في الصَّفحة رقم (49) شرحه في الهامش، وأحال على كتاب سرِّ الفصاحة لابن سنان، وغفل عن وضع رقم الصَّفحة.

كما سقط لفظ (ما) من الشَّطر الثاني من بيت أبي تمَّام بعد قوله: " ومتى".

وفي نفس الصَّفحة ورد عنوان (البحث الرابع: فيما يتعلق بالكلمة الواحدة، وهي أمور)، فذكر ذلك غير أنَّه أخطأ سهوا فجعل قوله: "وفي أمور " بدل قوله: "وهي أمور".

وفيها – أيضا – أخطأ في قوله: " وأعدلُها " فجعلها (وأعدها).

وفي الصَّفحة رقم (51) قال: " البحث الأول: في التجنيس، وله عدة وجوه ". والنَّصُّ كما جاء في نسخته الأصليَّة: " الأول: في التجنيس، وله عدة "، وقد ورد لفظ (أنواع) في نسخة اليمن[17]. فزاد لفظ (البحث) ولم يكن في الأصل، ولم يشر إلى الزيادة، وكذلك زاد لفظ (وجوه)، وهو وإن أشار إلى أنَّه ليس في الأصل، إلَّا أنَّه لم ينبِّه على مكان الزِّيادة.

وفي الصَّفحة رقم (53) قال: " الخامس: التَّجنيس بالإشارة دون التَّصريح، كقولهم: حُلِقَتْ لِحْيَةُ مُوسَى بِاسْمِهِ ". فكتب شطر الشِّعر على اعتبار كونه قولا نثريًّا، وحقُّه أن يُفصل ويكتب على حدة، هكذا: " الخامس: التجنيس بالإشارة دون التَّصريح، كقولهم:

حُلِقَتْ لِحْيَةُ مُوسَى بِاسْمِهِ

ولم يخرِّجه المحقِّق. وهو صدر بيت من الرَّمل، منسوب لأبي العتاهية، وليس في ديوانه، وهو في الصِّناعتين[18]، ونهاية الإيجاز[19]، وتمامه:

وبِهَرونَ إِذَا مَا قُلِبَا

وفي الصَّفحة ذاتها، وتحديدا في قول الشَّاعر:

كُلُّكُمْ قد أَخَذَ الجَـا مَ وَلا جَامَ لَنَا

ما الذي ضَرَّ مُدِيرَ الـ جام لَوْ جَامَلَنَا

غيَّر المحقِّق لفظ (الكأس)، بلفظ (الجام) في الشَّطر الثَّاني من البيت الثَّاني، مع أنَّ نسخته التي اعتمدها ورد فيها لفظ (الكأس)، وعلَّل سبب تغييره بأن ذكر لفظ (الكأس) يُذهب الجناس، وأنَّ أكثر الكتب ذكرت رواية (الجام).

والقول في ذلك، أنَّ الجناس لا علاقة له بلفظي (الكأس، والجام)، وإنَّما يكون شاهد الجناس المفروق في قوله: (جام لنا) في البيت الأوَّل، وقوله: (جاملنا) في البيت الثَّاني، فقد اتَّفقا لفظًا واختلفا خطًّا.

وأمَّا كون أكثر الكتب تورد رواية (الجام) فلا علاقة لنا بذلك، ما دام الشاهد قد سَلِمَ، وآتى أُكله، وإن كانت الرِّواية التي أثبتها موافقة لرواية الدِّيوان.

ويؤخذ عليه أنَّه خرَّج هذا البيت من الإكسير في علم التَّفسير، وكذا الإشارات والتَّنبيهات، وإن لم يذكر رقم الصَّفحة فيه، ولم يرجع إلى ديوان أبي الفتح البستي، وهو فيه[20]، وتكرر منه ذلك في تحقيقه لمقدمة شرح نهج البلاغة[21].

وكرَّر ذات الأمر، وهو عدم تخريج البيت من الدِّيوان، والاكتفاء بالطِّراز، والإكسير، والإشارات والتَّنبيهات دون ذكر الصَّفحة في الأخير، وأغفل ذكر الدِّيوان، مع أنَّ البيت فيه[22]. مع ملاحظة إغفاله لتخريج البيت في مقدمة شرح نهج البلاغة، مع أنَّ البيت موجود في مصادره السَّالفة[23].

ومن الملحوظات في تخريج الأشعار ما جاء في الصَّفحة رقم (54) عند تخريج قول الشَّاعر:

سُكْرانِ: سُكرُ هَوى وسُكْرُ مُدَامَةٍ أَنَّى يفيق فتًى بهِ سُكرانِ

حيث رجع لعدَّة مصادر، كيتيمة الدَّهر، والتِّبيان في علم البيان، والإكسير، والطِّراز، والإشارات، ونسب البيت للخليع الدِّمشقي الشَّامي، استنادا على ما جاء في اليتيمة، مع أنَّ البيت يُنسب كذلك لديك الجن، وهو في ديوانه[24].

وفي الصَّفحة رقم (56) أغفل ذكر رقم الصَّفحة التي أحال عليها في كتاب الإشارات والتَّنبيهات في الهامش رقم (4)، وهذا ملاحظ في مواضع عدَّة مع هذا المصدر خصوصا. ولاحظ ذلك مع نفس المصدر في الهامش رقم (2) من الصَّفحة رقم (57).

وفي الصَّفحة رقم (58) جعل لفظ (شِبه) بدل لفظ (شُبهة) في قوله: "الحادي عشر: أن يتَّفقا في شبه الاشتقاق، ويختلفا صورة ومعنى ". فخالف نسخته التي اعتمدها، مع أنَّها على صواب، وقد وردت هذه اللَّفظة (شبهة) – أيضا – في نهاية الرازي[25]، والإكسير، وهو من مصادره[26]. وكرَّر نفس الأمر في مقدمة شرح نهج البلاغة[27].

وفي نفس الصَّفحة قال في بيت الحماسي: " فأنِّي نافع "، والصَّواب: (فإنِّي نافع) بكسر الهمزة، كما في ديوان ذي الرُّمَّة[28].

وفيها – أيضا – جعل لفظ (ثوى) بدل لفظ (ثرى)، ولم يبيِّن ذلك، والظَّاهر أنَّه استند على مقدِّمة شرح نهج البلاغة، من خلال ما ذكره في الهامش رقم (3)، حيث قال: " وفي (م) ثوى بالثَّرى من كان يحيى به الورى "[29]. مع أنَّ لفظ (ثوى) هو الموافق للديوان، ولكن يجب على المحقِّق التَّنبيه على مثل ذلك.

كما قوَّم ورتَّب الخلل الحاصل في الصَّفحة رقم (59) في قوله: " البحث الرَّابع: في القلب، وهو إمَّا أن يقع في كلمة، أو كلمات، والأوَّل إمَّا في كلِّ حروفها، أو في بعضها، فهي أقسام ثلاثة: الأوَّل: مقلوب الكلِّ، كالفتح، والحتف... "، ولم ينبِّه إلى تصرُّفه. وأصل العبارة: " في القلب، وهو إما أن يقع في كلمة، أو كلمات، والأول إما

في كل حروفها، أو في بعضها، فهي أقسام ثلاثة: البحث الرابع: مقلوب الكل، كالفتح، والحتف... "، بل زاد لفظ (الأوَّل)، وهو ليس في نسخته، ولم يشر إلى الزِّيادة.

وفيها – أيضا – أخطأ في نقل كلمة (طرفيَّتين) في قوله: " ثمَّ إن كانت الكلمتان طرفين سمِّي مقلوبا مجنَّحا "، فقال: " طرفين، وصوابه: " طرفيَّتين ".

وفي الصَّفحة رقم (60) زاد لفظ (الثَّاني) في قوله: " الثَّاني: المطرَّف، وهو أن يختلفا في عدد الحروف، ويتَّفقا في الحرف الأخير "، ولم يكن في نسخته، ولم يشر إلى الزِّيادة.

وجاء في الصَّفحة رقم (63) قوله: " أمَّا الحقيقة فهي الكلمة التي أفيد بها ما وُضعت له (في) أصل الاصطلاح المتخاطب به ". والحال أنَّ لفظ (في) زيادة على النُّسخة، زادها المحقِّق، ولم يبيِّن النُّسخة التي زاد منها، وهي موجودة في نسخة اليمن[30]، وكذا في المتن الوارد في شرح تجريد البلاغة لمحمَّد بن جعفر الإبراهيم[31].

وفيها – أيضا – قال: " وأمَّا المجاز فهو ما أفيد به معنى غير ما اصطلح عليه، وتشمل... ". والصَّواب: ".... ويشمل "، أي: المجاز.

كما بدَّل التَّرقيم عند ذكر أسباب إطلاق اسم السَّبب على المسبِّب في الصَّفحة رقم (64) فنسخته الأصليَّة اعتمدت التَّرقيم الأبجدي، فغيَّر ذلك واعتمد الأرقام بدلًا عنها، وهذا تصرُّف منه دون إشارة أو تعليق، وذلك خوفا من الوقوع في اللَّبس الحاصل من تداخل ترقيم أصناف المجاز العشرة مع أنواع أسباب الصِّنف الأوَّل منها، وهو: إطلاق اسم السَّبب على المسبِّب؛ لأنَّ جميع ذلك التُزم فيه التَّرقيم الأبجدي، غير أنَّ ذلك لا يبيح له فعل ما صنع؛ لأنَّ المخطوط حَكَم على المؤلف وزمنه، والنَّاسخ كذلك وزمنه.

وفيها – أيضا – صوَّب لفظ (القائلي)، وهو خطأ من النَّاسخ، بلفظ (القابلي) وهو صحيح، غير أنَّه لم يعلِّق، بل صوَّب دون إشارة على عادته.

والمراد بالقابلي: تسمية الشَّيء باسم قابِلِهِ، كقولهم: سال الوادي، والأصل فيه: سال الماء في الوادي، لكن لمَّا كان الوادي سببا قابلا لسيلان الماء فيه صار الماء من حيث القابليَّة كالمُسبَّب له، فوضع لفظ الوادي موضعه[32].

وفي الصَّفحة رقم (65) ورد لفظ (سنذكره)، وهو ليس كما في أصل نسخته، بل الذي ورد فيها: (نذكره)، وإن كان ما أثبته موافق لبعض النُّسخ الأخرى، ومنها نسخة اليمن[33]، وهي ليست من نُسَخِه التي عمل عليها، غير أنَّه لم يبيِّن، فأباح لنفسه ما لا يحلُّ له.

وثمَّة نقص في الفقرة (ي) من الصَّفحة رقم (66)، وهي في قوله: "إطلاق اسم المتعلق، كلفظ القدرة على المقدور "، والنَّقص في قوله: " على المتعلق"، لتصبح العبارة: " إطلاق اسم المتعلِّق على المتعلَّق "[34].

وفي الهامش رقم (2) من الصَّفحة ذاتها ذكر كلاما لم يتمَّه، وهو قوله: "في (ت) كأن يحمل على القوم رجل يسمَّى شجاع فيقول: ".....؟

وذكر المحقِّق في الصَّفحة رقم (67) عنوانا أحدث فيه تغييرا من نفسه، ولم يعلِّق على ذلك، وهو قوله: " الفصل الرَّابع في التَّشبيه "، والذي في أصل النُّسخة التي اعتمدها: " البحث الرَّابع في التَّشبيه "، وهو وإن كان مصيبًا في ذلك إلَّا أنَّه لم يوضَّح سبب التَّغيير، وهو أنَّ المصنَّف قد قسَّم الجملة الأولى إلى فصول، والتَّشبيه أحد هذه الفصول، فحقُّه أن يقول: " الفصل الرَّابع "، وليس " البحث الرَّابع "، وهذا الخطأ سهو من النَّاسخ لا المصنِّف؛ لكثرة التَّفريعات والتَّقسيمات، ولأنَّ النُّسخة اليمنيَّة ورد فيها لفظ (الفصل)، لا (البحث) [35].

وفيها – أيضا – أنَّه حذف عبارة " وفيه أبحاث "، ومحلُّها بعد قوله: " الفصل الرَّابع في التَّشبيه ".

وفي الصَّفحة رقم (69) قال: " أو محسوسة إمَّا بحسّ البصر، كالحمرة في تشبيه الخدِّ بالورد، أو بحسّ السَّمع..."، حذف الفاء من (فإمَّا) كما في نسخته، وغيَّر لفظ (بحسن) في الموضعين فذكر لفظ (بحسّ)، وهو مصيب، لكنَّه لم ينبِّه على الخطأ.

وفيها استشهد في الهامش ببيت لذي الرُّمَّة ولم يخرِّجه.

وورد في الصَّفحة رقم (71) قوله: " وأمَّا المثل فهو تشبيه سائر بكثرة استعماله على معنى أنَّ الثَّاني بمنزلة الأوَّل "، وكان الأولى به أن يصحِّح لفظ (بكثرة)، ويجعل مكانه لفظ (يكثر)، كما في النُّسخة اليمنيَّة[36]، ولأنَّ تعريف المثل كما في نهاية الرَّازي: " تشبيه سائر – ويفسَّر السَّائر – أنَّه يكثر استعماله على معنى أنَّ الثَّاني بمنزلة الأوَّل "[37]، وقد ورد اللَّفظ (يكثر) كذلك في مقدِّمة ميثم البحراني[38].

وفي الصَّفحة – أيضا –، وتحديدا في الهامش رقم (2) نقل نصًّا للشيخ ميثم في مقدِّمة شرح نهج البلاغة، وجعله تعليقا على قول المصنِّف: " ولو غُيِّرت لم تُسمَّ أمثالًا"، وهذا الكلام هو قوله: " لأنَّ ذكرها على تقدير أن يقال في الواقعة المعيَّنة بمنزلة ما يقال فيه هذا القول، كقولك لمن لم يسمع رأيك: " لا يطاع لقصير أمر ". ألا ترى أنَّك تقول ذلك بالألفاظ التي قالها منشئ هذا المثل "[39]. ولكنَّه لم يشر بعد هذا النَّقل إلى أنَّه للشَّيخ ميثم، ولا لغيره، وهذا من باب عدم نسبة الفضل لأهله.

وفي الصَّفحة رقم (73) قال: " وأمَّا الثَّاني: فأن تراعي جانب المستعار له، وهي في الأصل: (وأمَّا الثَّاني: فأن تراعي جانب الاستعار له)، فصوَّب العبارة في المتن، وهو الصَّحيح، وأخطأ في الهامش حين ذكر أنَّ الأصل (الاستعارة له).

وفي ذات الصَّفحة أسقط نصًّا كان النَّاسخ قد كتبه على الهامش مشيرا إليه بعلامة اللَّحق أو الإلحاق كما يسمِّيها علماء فنِّ التَّحقيق، حيث كتبها النَّاسخ على هامش الورقة حفاظا على جمال الكتابة ووضوحها، قال عبد السَّلام هارون: "علامة الإلحاق التي توضع لإثبات بعض الأسقاط خارج سطور الكتاب "[40]، وهذا النَّصُّ هو قول

المصنِّف: " لو نظر إلى المستعار ها هنا لقال: فكساهم لباس الجوع، ولقال زهير: لدى أسد وافي المخالب، أو البراثن ".

وأسقط كلمة من نصٍّ ورد في الصَّفحة رقم (76)، وهي لفظ (لوجود) في قوله: " كاستعارة لفظ (الموت) لحياة الجاهل، و(العدم)... من لا فائدة في وجوده للاشتراك في عدم الفائدة ". وموضع الكلمة الساقطة بعد قوله: "(العدم)".

وفي الصَّفحة رقم (77)، وتحديدا في الهامش رقم (2) ذكر نقلا عن نهج البلاغة، معلِّقا به على نصٍّ استشهد به المصنِّف لعلي بن أبي طالب – رضي الله عنه–، ظنًّا منه أنَّ المصنِّف لم ينقل لفظ نهج البلاغة حرفيًّا، فأراد أن يثبت لفظ النَّهج، ولكنَّه أخطأ في ذلك؛ فلفظ المصنِّف: " فإنَّه حبل الله المتين، وفيه ربيع القلب، وينابيع العلم ". ولفظ النَّهج في تعليق المحقِّق: " وعليك بكتاب الله فإنَّه الحبل المتين، والنُّور المبين، والشِّفاء النَّافع والرِّي النَّاقع، والعصمة للمتمسِّك، والنَّجاة للمتعلِّق "[41]. وكان ينبغي عليه أن يرجع للنَّصِّ الذي أورده المصنِّف في موضعه من كتاب نهج البلاغة[42].

كما أخطأ في ذات الصَّفحة في ضبط لفظ (حِمام) بكسر الحاء، فضبطه (حَمَام) بفتحها، وذلك في قول الشَّاعر:

فمنظَرُها شِفَاءٌ من سِقَامٍ ومَخْبَرُها حياةٌ من حِمَامِ

ذلك أنَّ المراد بلفظِ (الحَمَام) بالفتح هو الطَّائر المعروف، قال ابن منظور: "الحَمامة طائر، تقول العرب: حمامَةٌ ذكرٌ، وحمامة أُنثى. والجمع الحَمام "، ويقول: "والحِمامُ بالكسر: قضاء الموت وقَدَرُه "[43].

وفي الصَّفحة عينها أهمل تخريج بيت الشِّعر الذي سلف آنفًا، مع أنَّه موجود ضمن مصادره التي منها: مقدِّمة شرح نهج البلاغة الذي هو بتحقيقه[44].

هذا وصحَّح في الصَّفحة رقم (78) عبارة (الفصل السَّادس) دونما إشارة، وقد وردت العبارة في نسخته التي اعتمدها هكذا: (الفصل الرابع)، وهو خطأ، وقد صوَّبه

النَّاسخ في الهامش بعبارة (الفصل الخامس)، وذلك خطأ – أيضا –، والصَّواب ما أثبته المحقِّق، غير أنَّ اللَّوم عليه في عدم التَّنبيه على التَّصويب.

كما صوَّب فيها لفظ (الكرامة)، فجعله: (الكرم)، وذلك في قوله: " بل ما يلزمه من الكرم، وإطعام الطَّعام "، ولم يشر إلى التَّصويب كذلك.

وفيها مع الصَّفحة رقم (79) أنَّه أهمل تخريج بيت زياد الأعجم من ديوانه، وهو قوله:

إنَّ المروءَةَ، والسَّمَاحَةَ، والنَّدَى في قُبَّةٍ ضُربت على ابنِ الحَشْرَجِ

وأحال على الدَّلائل، والمفتاح، والإيضاح، والتِّبيان، والطِّراز، مع أنَّ البيت في الدِّيوان[45]، بتحقيق يوسف بكَّار.

وفي الصَّفحة رقم (79) ورد قوله: " المجد بين ثوبيه... " فلفظ (ثوبيه) جاء على هامش النُّسخة، حيث أشار إليه النَّاسخ بعد قوله: " بين " بعلامة الإلحاق، فأثبتها المحقِّق، في حين أنَّه أهمل ذلك في بعض المواضع، ومنها ما أشرنا إليه في الصَّفحة رقم (73).

وفيها نجده قد استبدل لفظ (بمنحاة) بالحاء المهملة بلفظ (بمنجاة) بالجيم مع أنَّ نسخته أثبتت الحاء، ولو نظر إلى هامش الشَّيخ عبد السَّلام هارون في الدَّلائل – وهو من مصادره – لوجد تعليق الشَّيخ: " وفي هامش المخطوطة بخط كاتبها فوق كلمة " بمنجاة " وكأنَّه قول عبد القاهر، ما نصُّه: الرِّواية الصَّحيحة: بمنحاة، بالحاء غير المعجمة "[46].

كما استبدل لفظ (بالملاحة) بلفظ (بالملامة)، فخالف نسخته، ولم يبيِّن ذلك، وهذا الخطأ من عمل النَّاسخ، لكن كان عليه أن ينبِّه. مع أنَّ المثبت في الدِّيوان بعناية طلال حرب، وكذا شعره برواية أبي فيد السَّدُوسي، يخالف الرِّوايتين، فقد وردت فيهما بلفظ (بالمذمَّة)[47]، وكذا في المفضَّليَّات[48]. ومع وجود البيت في الدِّيوان بطبعتيه

السَّالفتين إلَّا أنَّ المحقِّق لم يطَّلع عليهما، مقتصرا على المختصر الذي صنعه الأستاذ عبد العزيز الميمني لشعر الشَّنفرى[49].

وفي الصَّفحة رقم (80)، وذلك عند الكلام على الفرق بين الكناية والمجاز، علَّق بنصٍّ أخذه من مقدِّمة شرح نهج البلاغة للشَّيخ ميثم، ولم ينسب القول لأهله، بل نقله ولم يُحِل على مصدره، مما يوهم أنَّ الكلام من تعليق المحقِّق. وهذا النَّصُّ ورد في الهامش رقم (1)، حيث قال: " توضيح ذلك أنَك إذا قلت: فلان كثير الرَّماد، فأنت تريد أن تجعل كثرة الرَّماد دليلا على جوده، فقد استعملت هذه الألفاظ في معانيها الأصليَّة، وقصدت بكونه كثير الرَّماد معنًى ثانيًا يلزم الأوَّل، وهو أنَّه جواد بخلاف المجاز فإنَّك تنقل اللَّفظة عن معناها الأصلي ". وهذا النَّصُّ بلفظه في مقدِّمة شرح نهج البلاغة للشِّيخ ميثم[50].

أمَّا الصَّفحة رقم (81) فقد أسقط، وغيَّر، أمَّا الإسقاط ففي قوله: " الجملة الثَّانية في النَّظم، وفيها فصول " فقد أسقط قوله: " وفيها فصول ".

وأمَّا التَّغيير ففي قوله: " الفصل الأوَّل في حقيقته "، كما ورد في نسخته التي اعتمدها، غير أنَّه بدَّل فقال: " الفصل الأوَّل في حقيقة النَّظم "، ولم يعلِّق بشيء.

وجاء في الصَّفحة رقم (82) أنَّه صوَّب لفظة – وكان فيها مصيبا – لكنَّه لم يذكر الخطأ، ولم يعلِّق عليه، وهذه الكلمة هي: " عليها " كما في نسخته في قول المصنِّف: "وبين إدخال الألف واللَّام عليها "، فاستبدلها بقوله: " عليه ".

وبعد ذلك بقليل استبدل كلمة أخرى في ذات الصَّفحة، وهي: " إحداهما " في نسخته في قول المؤلِّف: " فينظر الفرق بين ما إذا كان الفعلان ماضيين أو مستقبلين، أو إحداهما ماضيا، والآخر مستقبلا " حيث غيَّرها بقوله: " أحدهما ". ولم يبيِّن ذلك.

وقد كان في تغييره للكلمتين موافقا لمقدمة شرح نهج البلاغة[51].

وفي الصَّفحة رقم (83) سقطت كلمة من ناسخ النُّسخة التي اعتمدها، ولم يأت بهذا السَّقط لقصور النُّسخ عنده، ولو أنَّه رجع إلى مقدمة شرح النَّهج – كعادته – لأتمَّ

النَّقص. وهذه الكلمة هي: (نفي)، وموضعها بعد قوله: " نحو "ما" في..." في قوله: " نحو (ما) في نفي الحال أو الماضي "، كما في النَّسخة اليمنيَّة، والمتن في شرح تجريد البلاغة[52].

وفيها – أيضا – أثبت لفظ (إذا) دون الباء في قول المصنِّف: " و بـ (إذا) فيما عُلم أنَّه كائن "، مع أنَّ النُّسخة اليمنيَّة أثبت ذلك[53]، وكذلك مقدِّمة شرح النَّهج – وهو بتحقيقه –[54]، وإن كنتُ أرى عدم إثباتها أولى، لكنَّ التَّعليق واجب.

كما أسقط لفظا من الصَّفحة رقم (85)، وهو (معه) في قول المصنِّف: "والكامل من النظم ما كانت النفس معه أسرع إلى قبول المعنى منه مع لذاذة به".

والكلمة مثبتة في نسخة اليمن، وهي الأقدم، والأثبت؛ لأنَّها قوبلت على الأصل، وعلى نسخة أخرى[55].

وفي الصَّفحة رقم (86) غيَّر في العنوان، حيث أثبته هكذا: (القسم الثَّاني: في أقسامه)، والذي في نسخته: (الفصل الثَّاني في أقسامه) عطفا على قوله: " في النَّظم... ".

وفيها – أيضا – ورد لفظ (أعين) في قول علي – رضي الله عنه – " لا مال أعود من العقل، ولا داء أعين من الجهل، ولا كرم كالتقوى"، والصَّواب (أعيا) من الإعياء، وهو التَّعب، قال ابن منظور: " والإعْياءُ الكَلال، يقال مَشَيْت فأَعْيَيْت، وأَعيا الرَّجلُ في المَشْيِ فهو مُعْيٍ "[56].

وفي الصَّفحة رقم (87) ذكر شاهد المقابلة، وهو قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى ﴾[57]. فأثبت الآيات كاملة، والذي جاء في نسخته باللَّفظ: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴾ إلى قوله: ﴿ لِلْعُسْرَى ﴾.

ثمَّ إنَّه بعد أن خالف نسخته فأثبت الآيات كاملة، عاد ليكرِّر ذلك في الهامش، حيث قال: "وتمام الآيات:..." وأعاد الآيات كما هي، فما جدوى ذلك ؟

كما أخطأ في اسم ابن سمعون في الصَّفحة رقم (89)، متابعا نسخته، بل وأغفل ترجمته، فلم يعرِّف به، على حين أنَّه يترجم لبقيَّة الأعلام، بل إنَّه ترجم للحريري مثلا في موضعين[58].

وابن سمعون هو: محمَّد بن أحمد بن إسماعيل بن عنبس بن سمعون، أبو الحسين، زاهد واعظ، يلقَّب بـ" النَّاطق بالحكمة "، مولده ووفاته ببغداد. علت شهرته. حتى قيل: " أوعظ من ابن سمعون! " كان وحيد دهره في الكلام على الخواطر، وحسن الوعظ، وحلاوة الإشارة، ولطف العبارة. وسمعون: بفتح السين المهملة، وسكون الميم، وضمِّ العين المهملة، وسكون الواو، وبعدها نون، قيل: إنَّ جدَّه إسماعيل غيَّر اسمه فقيل: سمعون. (ت 387 هـ)[59].

وفي الصَّفحة رقم (90) صوَّب لفظ (التَّمليح)، حيث جعله المحقِّق (التَّلميح)، ظنًّا منه أنَّه خطأ، وأنَّ ما أثبته هو الصَّواب، مع أنَّ هذا المصطلح منهم من يجعله بتقديم الميم كما في نسخته، وكذا في شرح تجريد البلاغة[60]، ومنهم من يجعله بتقديم اللِّام، كما في النُّسخة اليمنيّة[61]. قال ابن حجَّة: " التَّلميح هو في الاصطلاح: أن يشير ناظم هذا النَّوع في بيت أو قرينة سجع إلى قصَّة معلومة، أو نكتة مشهورة، أو بيت شعر حُفظ لتواتره، أو إلى مَثَل سائر يُجريه في كلامه على جهة التَّمثيل. وأحسنه وأبلغه ما حصل به زيادة في المعنى المقصود. وسمَّاه قوم التَّمليح بتقديم الميم، كأنَّ النَّاظم أتى في بيته بنكتة زادته ملاحة "[62]. وقد شرحه محمَّد بن جعفر الإبراهيم على أنَّه بتقديم الميم، فقال: " التَّمليح بتقديم الميم على اللَّام من الملاحة، بمعنى الحسن، أي جعل الكلام مليحا، وذلك بأن يُشار في مضمونه إلى مثل نادر أو شعر، ولم يذكر ذلك المثل بعينه، ولا الشِّعر... "[63].

وفيها، وتحديدا في قول الشَّاعر:

شتَّانَ مَا يومِي على كُورِهَا ويومُ شتَّانَ أخي جَابرِ

أثبت رواية نسخته، في قوله: " ويوم شتَّان "، وكان الأولى أن يصحِّح لفظ (شتَّان) فيجعله (حيَّان)، كما في الدِّيوان، ويعلِّق في الهامش، لكنَّه يغيِّر ويصوِّب بطريقة عشوائيَّة. علما بأنَّ النُّسخة اليمنيّة – وهي أقدم من نسخته–، وكذا نسخة شرح التَّجريد أثبتتا لفظ (حيَّان) [64]. وحيَّان وجابر ابنا السَّمين الحنفيَّان، وكان حيَّان صاحب شراب ومعاقرة خمر، وكان نديم الأعشى، وكان أخوه جابر أصغر سنًّا منه، فيقال: إنَّ حيَّان قال للأعشى: نسبتني إلى أخي، وهو أصغر سنًّا منِّي! فقال: إنَّ الرَّويَّ اضطرَّني إلى ذلك، فقال: والله لا نازعتك كأسا أبدا ما عشت[65].

وفيها – أيضا – خرَّج البيت الفائت من نهج البلاغة، والإكسير، وأغفل الدِّيوان، وهو فيه ضمن قصيدة يهجو بها علقمة بن علاثة، ويمدح عامر بن الطُّفيل[66].

كما خرَّج بيت لبيد، وهو قوله:

ألا كلُّ شيءٍ مَا خَلا اللهَ باطلُ وكلُّ نَعِيمٍ لا محالةَ زائلُ

خرَّجه من الشِّعر والشُّعراء، وأهمل الدِّيوان، وهو فيه ضمن قصيدة يرثي بها النُّعمان بن المنذر[67].

وفي الصَّفحة رقم (91) زاد حرف الفاء في قوله: (فالخيل واللَّيل...) في بيت المتنبِّي، وكذا ضبط لفظ (القلم) بسكون الميم، والصَّواب ضمُّها؛ لأنَّ القصيدة مضمومة، بل وصاحب نسخته جعل الضَّمَّة على الميم.

وزاد في الصَّفحة رقم (92) شاهدا في موضوع تنسيق الصِّفات، لم يرد في نسخته، بل ولا في النُّسخة اليمنيَّة، ولا في شرح التَّجريد[68]، وهو قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴾[69]. وهذا الشَّاهد موجود في مقدِّمة شرح نهج البلاغة بتحقيقه[70].

وذكر في الصَّفحة رقم (95) لفظ (الموقوصة) على اعتبار أنَّها خطبة لعلي ابن أبي طالب – رضي الله عنه –، فقال في تعريف الحذف: " وهو أن يتكلَّف حذف حرف من حروف المعجم، كما حذف عليٌّ – عليه السَّلام – الألف من خطبته المسمَّاة

بالموقوصة "، وأخذ يفسِّر معنى الوقص، وأنَّه بمعنى كسر العنق... إلى آخر ما ذكر. وكرَّر ذات الأمر في تحقيق مقدِّمة شرح نهج البلاغة[71].

بل الصَّواب أنَّ خطبة عليٍّ – رضي الله عنه – تسمَّى بـ (المونَّقة)، وهذا ما أثبتته المصادر، ومنها شرح التَّجريد لمحمَّد بن جعفر الإبراهيم[72]، ومستدرك نهج البلاغة[73]، كما أنَّ بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة نسخة تحمل اسم الخطبة المونَّقة، ورقمها (1284 أدب) مصورة عن جامعة طهران كتبخانه مركزي (1035).

وورد في الصَّفحة رقم (100) لفظ (أكد)، وصوابه (آكد)، وذلك في قول المصنِّف: " وإمَّا لأنَّ تقديم المخبر عنه أكد في إثبات ذلك الفعل له، كقولك: " فلان يعطي الجزيل ".

وفي نفس الصَّفحة، وبعد انتهاء الخرم زاد نصًّا لم يكن في النُّسخة اليمنيَّة – وهي الأقدم، والأثبت – ولا في المتن الذي أورده صاحب شرح التَّجريد[74]، والنَّصُّ هو: " ويقرب من ذلك حكم المنفي، كقولك: أنت لا تحسن هذا الفعل، أو لا تحسن أنت هذا الفعل ". وما زاده موجود بحرفِهِ – أيضا – في مقدِّمة شرح نهج البلاغة[75].

وفيها – أيضا – زاد لفظ (البحث) في قوله: " البحث الخامس "، وليس ذلك في نسخته، ولم يعلِّق على الزِّيادة.

كما غيَّر فيها لفظ (على) فجعله (في) في قوله: " فإذا قدَّمت حرف السَّلب في صيغة العموم "، والذي في نسخته (على). وكذا في النُّسخة اليمنيَّة، والمتن الوارد في شرح التَّجريد[76].

وفي الصَّفحة رقم (102) أثبت رواية (أصنع) في قول الشَّاعر:

قد جَعَلَتْ أمُّ الخِيَارِ تدَّعِي

عليَّ قَـوْلًا كُلّه لم أَصْنَـعِ

والذي ورد في المتن (أفعل)، ثمَّ تدارك النَّاسخ خطأه فصحَّحه في الهامش، لكنَّ المحقِّق لم يشر إلى ذلك.

كما كتب البيتين على اعتبارها بيتا واحدا، هكذا:

قد جَعَلَتْ أمُّ الخِيَارِ تدَّعِي عليَّ قَـوْلًا كُلّه لم أَصْنَـعِ

وحقُّها أن تُكتب هكذا:

قد جَعَلَتْ أمُّ الخِيَارِ تدَّعِي

عليَّ قَـوْلًا كُلّه لم أَصْنَـعِ

لأنَّ القصيدة من مشطور الرَّجز، ولو أنَّه رجع للدِّيوان لوجدها كذلك.

وفيها – أيضا – خرَّج قول أبي النَّجم السابق من الإكسير، والخصائص، وخزانة الأدب، وابن يعيش، وهمع الهوامع، وابن الشَّجري، والإيضاح، وعزَّ عليه أن يخرِّجه من ديوان الشَّاعر، وهو فيه ضمن قصيدة يخاطب بها زوجته، وقد عيَّرته بصلَعِه[77].

وفي الصَّفحة رقم (104) زاد لفظ (مثل)؛ لأنَّ السِّياق في نظره يحتاج لذلك، وهو في قوله: " وكذلك الحروف، والأفعال الدَّالة على أحوال النسب بين أجزاء الكلام، مثل (كإنَّ) وأخواتها، و(كان) وأخواتها، و(عسى) وبابها، و(نعم، وبئس)، فإنَّها تقدَّم؛ لأنَّ معانيها أهمُّ، وهي المقصودة بالذَّات من الجمل الدَّاخلة عليها". والأمر لا يستدعي زيادتها، فلو أنَّه أمعن النَّظر قليلا لظهر له أنَّ العبارة كما يلي: "وكذلك الحروف والأفعال... كـ (إنَّ) وأخواتها، و(كان) وأخواتها... ". ولو أنَّه راجع مقدِّمة شرح نهج البلاغة بتحقيقه لوجد ذلك[78].

وفي الصَّفحة رقم (105) زاد على ما في نسخته جملة ليست فيها، وهي: (وقضى زيد حاجته) في قوله: " التَّاسع: تقديم المظهر على ضميره... كقولك: "ضرب زيد غلامه، وقضى زيد حاجته ". وهذه العبارة موجودة في مقدِّمة شرح نهج البلاغة[79].

وفي الصَّفحة رقم (106) قال: " ولنحقِّق القول فيه نقول"، والذي في نسخته: (... فنقول).

وفي الصَّفحة رقم (107) جاء لفظ (حاصلة) مخالفا لما في نسخته، في قوله: " فالشِّركة في الإعراب – أيضا – حاصلة "، حيث ورد هكذا (حاصل)، وهو وإن كان مصيبا في التَّصويب إلَّا أنَّه فاته أن يعلِّق وينبِّه كما هي العادة.

وسقط منه لفظ (على) بعد قوله: " يدلُّ " في الصَّفحة رقم (108)، وذلك في قوله: " لأنَّ التَّأكيد يتعلَّق بالمؤكِّد لذاته، فيستغني عن لفظ يدل... التَّعلُّق ". وهو في نسخته التي اعتمدها.

وزاد في ذات الصَّفحة لفظ (النَّظم) بعد لفظ (اختلَّ)، وذلك في قوله: "وكذلك إذا كانت المناسبة بين المخبر بهما فقط، كقولك: " زيد طويل، والخليفة قصير "، اختلَّ النَّظم – أيضا – ؛ لعدم تعلُّق حديث زيد بحديث الخليفة ". مع أنَّه لم يرد في نسخته، ولا في النُّسخة اليمنيَّة، ولا متن شرح التَّجريد[80].

وفي الصَّفحة رقم (110) زاد على ما في نسخته في موضعين:

أمَّا الأوَّل ففي قوله: " البحث الأوَّل "، فلفظ (البحث) زيادة على نسخته.

وأمَّا الثَّاني فعبارة (التَّعظيم والتَّفخيم) في قوله: " وقد يلاحظ مع ذكره النِّسبة إلى المفعول، لكنَّه يحذف تارة لإيهام التَّعظيم والتَّفخيم ". حيث زادها وحقُّها أن تزاد، ولكنَّه لم يشر إلى زيادته. والذي جاء في النُّسخة اليمنية، وكذا متن شرح التَّجريد: "لإيهام التَّعظيم"[81].

وورد في الصَّفحة رقم (114) خطأ في نصِّ الآية، فصحَّحه، ولم يذكر الخطأ في الهامش، والآية هي: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾[82].

والخطأ هو أنَّ النَّاسخ جعل عبارة (يا أيُّها الذين آمنوا) بدل قوله تعالى: (يا أيُّها النَّاس).

وفي ذات الصَّفحة قال: " فبزوال "إنَّ" تزول المناسبة بين الجملتين ". والذي في نسخته التي اعتمدها: (فإنَّ بزوالها تزول المناسبة بين الجملتين).

وورد في الصَّفحة رقم (115) قوله: " أنَّها تهيئ النَّكرة لأن تتحدَّث عنها "، والذي جاء في نسخته: (أنَّها تهيئ النَّكرة لأن تحدَّث عنها)، فغيَّر لفظ (تُحدَّث) بلفظ (تتحدَّث) ظنًّا منه خطأ ما ورد في النُّسخة، مع أنَّها صحيحة، كما في النُّسخة اليمنيَّة، ومتن شرح التَّجريد[83]، وكذلك في مقدِّمة شرح نهج البلاغة[84]، وورد ذلك – أيضا – في النِّهاية[85]، ونهاية النُّويري[86].

كما ورد شطر بيت من الشِّعر، فلم يكتبه كما يُكتب الشِّعر بل جعله في درج الكلام بين قوسين، وكتبه كما يُكتب الكلام المنثور، وهو قول الشَّاعر:

إِنَّ شِوَاءُ ونَشْوَةً

وتمامه:

وخبَبَ البَازِلِ الأَمُونِ

والعجيب أنَّه اطَّلع عليه، في الدلائل بتحقيق هارون، ثمَّ لم ينسبه لقائله، وهو لسلمى بن ربيعة التَّيمي، من مخلَّع البسيط[87].

ثمَّ تجده يذكر شطرا من الشِّعر وهو قول الأعشى:

إنَّ مَحَلًّا وإنَّ مُرْتَحَلًا

فيخرِّجه، ويكتبه كتابة شعريَّة، مع العلم بأنَّ بين الشَّطر السابق، وهذا الشَّطر صفحة واحدة في دلائل الإعجاز! ولكنَّه مع هذا نجده يخطأ في ضبط لفظ (إن) فضبطها بسكون النُّون، وحقُّها أن تضبط بالفتح مع التَّشديد؛ ذلك أنَّ موضع الشَّاهد في الكلام على فوائد (إنَّ، وإنَّما).

وفي الهامش رقم (3) من نفس الصَّفحة يقول: " والبيت مطلع قصيدة يمدح بها سلامة بن فائش ". والحال أنَّ الذي أورده شطر بيت، وليس بيتا كاملا، ثمَّ إنَّ الذي في الدِّيوان، بل وفي الطَّبعة التي اعتمدها: " سلامة ذا فائش "، وليس " ابن فائش". كما

ذكر عنوانا للقصيدة، وهو (الشعر يستنزل الكريم)، ولم يرد ذلك في الدِّيوان. وهذا العنوان الذي جعله المحقِّق هو شرح للبيت التَّاسع عشر في القصيدة[88]، فما الذي جعله يختار البيت التَّاسع عشر ليكون عنوانا للقصيدة؟!

وفي الصَّفحة رقم (116) ذكر قول الأعشى:

وإنَّمَا العِزَّةُ للكَاثِرِ

وخرَّجه من الخزانة، والخصائص، وأغفل الدِّيوان، وهو قريب منه جدًّا، أليس قد رجع إليه في الصَّفحة السَّابقة عند قول الأعشى: " إنَّ محلا..."؟! [89].

وفي الصَّفحة رقم (117) ورد لفظ (عقب) في قوله: " وجوابه أنَّ المقصود بالحصر هو حصر الجزء الأوَّل من الجملة الواردة عقب (إنما) في الجزء الأخير منها ". والذي في نسخته: (عقيب)، وكذا في اليمنيَّة، ومتن شرح التَّجريد[90].

وفيها – أيضا – قال: " سواء كان الأخير فاعلا، كقولك: (إنَّما قام زيد)، فإنَّه يفيد حصر القيام في زيد. أم خبر المبتدأ، كقولك: (إنَّما زيد قائم) "، ثمَّ جعل هامشا على لفظ (أم) في قوله: " أم خبر المبتدأ "، وكتب فيه مستدركا: " في (ت): أو خبر المبتدأ"، والعجيب أنَّ نسخته التي اعتمدها ورد فيها لفظ (أو) في حين أنَّه ادَّعى أنَّ الذي ورد هو لفظ (أم)، فسبحان الله، ما هذا التَّشويه؟!

وحصل له خلط في ذات الصَّفحة؛ نظرا لقصور نُسخه، وذلك في قوله: " وفي معناها ثلاث عبارات: إحداها قولك: (جاءني زيد لا عمرو)، وهو أضعف منها؛ لإفادته حصر المجيء في زيد بالنِّسبة إلى من أخرجه حرف النَّفي. الثَّانية: (ما جاءني إلَّا زيد)... ومفهومُها مفهومُ (إنَّما) في الحصر والتَّخصيص ". فالنَّقص وقع بعد (ما جاءني إلَّا زيد)، وقبل (ومفهومها مفهوم إنَّما).

وهذا السَّقط أوقعه في الخلط، فذهب بسببه المعنى الثَّالث. والنَّصُّ بعد تقويمه هكذا:

وفي معناها ثلاث عبارات: إحداها: قولك: (جاءني زيد لا عمرو)، وهو أضعف منها؛ لإفادته حصر المجيء في زيد بالنِّسبة إلى من أخرجه حرف النَّفي. الثَّانية: (ما جاءني إلَّا زيد). [الثَّالثة: (إن جاءني إلَّا زيد)]، ومفهومُها مفهومُ (إنَّما) في الحصر والتَّخصيص ". والزِّيادة من النُّسخة اليمنيَّة، ومتن شرح التَّجريد[91].

وفي الصَّفحة رقم (118) يوجد نقص في نسخته، وبسبب قصور نُسخه لم يتمِّمه، وذلك في قوله: " فإن تأخَّر مثلا الفاعل والمفعول معا، أو المفعولان عن (إلَّا) فالمقصود هو ما يليها، كقولك: (ما ضرب إلَّا زيدٌ عَمْرًا)، و (إلا عَمْرًا زيدٌ)، و[كذا حكم المفعولين] كقولك: (لم أكْسُ إلَّا زيدًا جُبَّة). والزِّيادة هي: (وكذا حكم المفعولين). والزِّيادة واردة في النُّسخة اليمنيَّة، وكذلك متن شرح التَّجريد[92].

وفيها سقط آخر لم يتمَّه، وذلك بعد قوله: " لم أكْسُ إلَّا زيدًا جُبَّة" السَّابق مباشرة، وهو: " [فالذي يلي (إلَّا) هو المقصود بالتَّخصيص، كقولك: (ما زيد إلَّا قائم)، فالمراد تخصيص زيد بهيئة القيام دون سائر الأحوال، أو (ما في الدَّار إلَّا زيد). فالمراد تخصيص الكون في الدَّار بزيد دون غيره]". والزِّيادة من النُّسخة اليمنيَّة، وكذا متن شرح التَّجريد[93].

وفي الصَّفحة رقم (119) أسقط لفظ (آمين) من آخر النُّسخة.

وفي آخر صفحة من تحقيقه للمتن، وهي الصَّفحة رقم (120) أورد النَّصَّ المكتوب في ختم الوقف الذي ختمت به النُّسخ الموقوفة بمكتبة عارف حكمت، وحقُّه أن يورَدَ في وصف النُّسخة.

الهوامش

1. ميثم بن على بن ميثم البحراني، كمال الدين، عالم بالأدب والكلام، من أهل البحرين، له تصانيف، منها: شرح نهج البلاغة، وتجريد البلاغة، ويسمَّى (أصول البلاغة)، (ت بعد 681هـ). ينظر: الأعلام للزِّركلي 336/7.
2. وُلد المحقِّق سنة 1934م بالقاهرة، ونال الماجستير في البلاغة سنة 1967م، والدُّكتوراه في البلاغة والنَّقد سنة 1970م، وتوفِّي في أكتوبر سنة 2011م، من مؤلَّفاته: أثر النحاة في البحث البلاغي، والقرآن إعجازه وبلاغته، وله تحقيقات عديدة، منها: أصول البلاغة، ومقدِّمة شرح نهج البلاغة كلاهما لميثم البحراني، والإكسير في علم التَّفسير للطُّوفي، وغير ذلك. ينظر: www. Ar.Wikipedia.org
3. مقدمة تحقيق نهاية المطلب في دراية المذهب، عبد الملك بن عبد الله الجويني، ص 351.
4. دليل المحققين والباحثين في تحقيقاتهم وأبحاثهم، ص 169.
5. تحقيق النصوص ونشرها، ص 47، 48.
6. ينظر: منهج البحث وتحقيق النصوص، ص 131.
7. الأعلام 336/7.
8. معجم المؤلفين 55/13.
9. هدية العارفين 486/2.
10. أصول البلاغة، ص 39.
11. تجريد البلاغة، نسخة عارف حكمت 1/ظ.

12.ينظر: منهج البحث وتحقيق النصوص، ص 132.
13.مقدمة شرح نهج البلاغة، ص 64.
14.سورة الأعراف، الآية: 117.
15.ديوان المتلمس الضبعي، ص 186.
16.ص 73.
17.نسخة اليمن ل 3.
18.كتاب الصناعتين للعسكري، ص 430.
19.نهاية الإيجاز للرازي، ص61.
20.ديوان أبي الفتح البستي، ص 300.
21.مقدمة شرح نهج البلاغة، ص 79.
22.ديوان أبي الفتح البستي، ص 40.
23.ينظر: مقدمة شرح نهج البلاغة، ص 79.
24.ديوان ديك الجن، ص 287.
25.ينظر: نهاية الإيجاز، ص 67.
26.ديوان ديك الجن، ص 287.
27.ينظر: الإكسير في علم التَّفسير، ص 346.
28.ديوان ذي الرمة، ص 319.
29.ينظر: مقدمة شرح نهج البلاغة، ص 83.
30.نسخة اليمن، ل 5.
31.شرح تجريد البلاغة لمحمَّد بن جعفر الإبراهيم، ل 17.
32.ينظر: شرح الكوكب المنير لابن النجار 157/1.
33.نسخة اليمن، ل 5.
34.نسخة اليمن، ل 5، ومتن شرح تجريد البلاغة، ل 19.
35.نسخة اليمن، ل 5.
36.نسخة اليمن، ل 6.
37.نهاية الإيجاز، ص 132.
38.مقدمة شرح نهج البلاغة، ص 118.

39.مقدمة شرح نهج البلاغة، ص 118.
40.تحقيق النصوص ونشرها، ص 55، 56.
41.ينظر: نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد 203/9.
42.راجع النَّصَّ في نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد 31/10.
43.لسان العرب (حمم).
44.ص 126.
45.شعر زياد الأعجم، ص 49.
46.دلائل الإعجاز، ص 310.
47.ديوان الشنفرى، ص 36، وشعر الشنفرى الأزدي لأبي فيد مؤرج السَّدوسي، ص 96.
48.المفضليات، ص 109.
49.ينظر: الطَّرائف الأدبية، ص 31.
50.مقدمة شرح نهج البلاغة، ص 129.
51.مقدمة شرح نهج البلاغة، ص131.
52.نسخة اليمن، ل 7، ومتن شرح تجريد البلاغة، ل 30.
53.نسخة اليمن، ل 7.
54.مقدمة شرح نهج البلاغة، ص 132.
55.نسخة اليمن، ل 7.
56.لسان العرب (عيا).
57.سورة الليل، الآيات: 5 – 10.
58.ينظر: أصول البلاغة، ص 48، 60.
59.ينظر: وفيات الأعيان 304/4، والأعلام 312/5.
60.متن شرح تجريد البلاغة، ل 33.
61.نسخة اليمن، ل 8.
62.خزانة الأدب 406/1.
63.متن شرح تجريد البلاغة، ل 33.
64.نسخة اليمن، ل 8، ومتن شرح تجريد البلاغة، ل 33.
65.ينظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد 167/1.

66.ديوان الأعشى الكبير، ص 147.
67.ديوان لبيد، ص 145.
68.نسخة اليمن، ل 8، ومتن شرح تجريد البلاغة، ل 34.
69.سورة القلم، الآيات: 10 – 12.
70.ص 138.
71.ص 140.
72.ل 35.
73.مصباح البلاغة لمير جهاني طباطباني28/1.
74.نسخة اليمن، ل 9، ومتن شرح تجريد البلاغة، ل 40.
75.ص 145.
76.نسخة اليمن، ل 9، ومتن شرح تجريد البلاغة، ل 41.
77.ديوان أبي النَّجم العجلي، ص 256.
78.ص 148.
79.ص 149.
80.نسخة اليمن، ل11، ومتن شرح تجريد البلاغة، ل 44.
81.نسخة اليمن، ل11، ومتن شرح تجريد البلاغة، ل 46.
82.سورة فاطر، من الآية: 5.
83.نسخة اليمن، ل 11، ومتن شرح تجريد البلاغة، ل 51.
84.ص 157.
85.نهاية الإيجاز، ص 220، غير أنَّ المحقِّق ضبطها بكسر الدَّال.
86.نهاية الأرب 81/7.
87.ينظر: دلائل الإعجاز، ص 320.
88.ديوان الأعشى الكبير، ص 233 – 235.
89.ديوان الأعشى الكبير، ص 143.
90.نسخة اليمن، ل 11، ومتن شرح تجريد البلاغة، ل 52.
91.نسخة اليمن، ل12، ومتن شرح تجريد البلاغة ل52.
92.نسخة اليمن، ل 12، ومتن شرح تجريد البلاغة، ل 53.

93.نسخة اليمن، ل 12، ومتن شرح تجريد البلاغة، ل 53.

قائمة المصادر والمراجع

1. أحمد بن عبد الوهَّاب النُّويري، نهاية الأرب، مطبعة دار الكتب المصريَّة، القاهرة، 1929 م.
2. أحمد بن محمد بن خلكان، وفيات الأعيان، تح: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
3. إسماعيل باشا البغدادي، هديَّة العارفين، دار الفكر، بيروت، 1990 م.
4. الأعشى الكبير، ديوانه، شرح: د. محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة.
5. أبو بكر علي بن حِجَّة الحموي، خزانة الأدب، تح: عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1/1987 م.
6. الحسن بن عبد الله العسكري، كتاب الصناعتين، تح: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1986م.
7. خير الدِّين بن محمود الزِّركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، ط 15/2002 م.
8. ديك الجن، ديوانه، تح: مظهر الحجي، منشورات اتِّحاد الكُتَّاب العرب، دمشق، 2004 م.

9. ذو الرمة، ديوانه بشرح الخطيب التبريزي، عناية: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، 1996م.
10. زياد الأعجم، شعره، تح: يوسف حسين بكار، دار المسيرة، ط1/ 1983 م.
11. سليمان بن عبدالقوي الطُّوفي، الإكسير في علم التَّفسير، تح: د. عبدالقادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة.
12. الشَّنفرى الأزدي، ديوانه، إعداد وتقديم: طلال حرب، دار صادر، بيروت، ط1996/1 م.
13. الشَّنفرى الأزدي، شعره، أبو فيد مؤرِّج السَّدوسي، تح: د. علي غالب، دار اليمامة، الرِّياض، ط1998/1م.
14. عبد الحميد بن هبة الله بن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تح: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
15. عبد السَّلام محمَّد هارون، تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1998/7 م.
16. عبد العزيز الميمني، الطَّرائف الأدبية، مطبعة لجنة التَّأليف، القاهرة، 1927 م.
17. عبد القاهر بن عبد الرَّحمن الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمَّد شاكر، دار المدني، جدَّة، ط1992/3م.
18. عبد الملك بن عبد الله الجويني، نهاية المطلب في دراية المذهب، تح: د. عبد العظيم محمود الذّيب، دار المنهاج، جدَّة، ط2007/1 م.
19. عمر رضا كحَّالة، معجم المؤلِّفين، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت.

20. أبو الفتح البستي، ديوانه، تح: دريَّة الخطيب، ولطفي الصَّقَّال، مجمع اللغة العربية، دمشق،1989م.
21. لبيد، ديوانه، تح: د. حنا نصر الحتى، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1/1993 م.
22. المتلمس الضبعي، ديوانه، تح: حسن كامل الصَّيرفي، معهد المخطوطات العربيَّة، القاهرة، 1970.
23. محمد بن أحمد بن النَّجَّار، شرح الكوكب المنير، تح: محمَّد الزُّحيلي، ونزيه حمَّاد، مكتبة العبيكان، الرِّياض، ط2/1997م.
24. محمَّد بن جعفر الإبراهيم، شرح تجريد البلاغة، مخطوط مصورة من مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عن نسخة المكتبة الأحمدية بحلب.
25. محمَّد بن عمر الرَّازي، نهاية الإيجاز، تح: د. نصر الله حاجي، دار صادر، بيروت، ط1/2004م.
26.محمَّد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1.
27.مروان العطيَّة، دليل المحققين والباحثين في تحقيقاتهم وأبحاثهم، دار العُلا، القاهرة، ط1/2014.
28.المفضَّل الضَّبِّي، المفضليات، تح: أحمد محمَّد شاكر، وعبدالسَّلام محمَّد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط6.
ميثم بن علي البحراني
29.أصول البلاغة، تح: د. عبدالقادر حسين، دار غريب، القاهرة، ط1/2010م.
30.تجريد الأصول في علم البلاغة، نسخة محفوظة بدار المخطوطات، بصنعاء، اليمن، رقمها 2081.
31.تجريد البلاغة، نسخة محفوظة بمكتبة عارف حكمت، بمكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنوَّرة، رقمها (119 –16 – 15 من كتب المعاني).

32.مقدمة شرح نهج البلاغة، تح: د. عبدالقادر حسين، دار غريب، القاهرة، 2009 م.
33.مير جهاني طباطباني، مصباح البلاغة، (حق جاب، محفوظ رست).
34.أبو النَّجم العجلي، ديوانه، تح: د. محمد أديب جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 2007م.
35. ويكيبيديا الموسوعة الحرَّة، www. Ar.wikipedia.org
36.يحيى الجبوري، منهج البحث وتحقيق النصوص، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1/1993 م.